اقتصاد

نقص الغاز يلازم أوروبا حتى 2027

بروكسل ـ **العربي الجديد**

علقت أوروبا آمالاً كبيرة على أن يكون الشتاء المقبل هو آخر شتاء تواجه فيه صعوبة في تأمين الغاز الطبيعي، إلا أن هذه الآمال تبدو بعيدة إلى حد ما، وسط توقعات بأن يلازم نقص المعروض القارة الباردة حتى عام 2027. فقد خلفت تأخيرات في مشروعات عدة رئيسية مثل «غولدن باس» و«كوربوس كريستي 3» في ولاية تكساس الأميركية و«إنرجيا كوستا أزول» في المكسيك، وزيادة غير متوقعة في الطلب الآسيوي، نقصاً متوقعاً في الإمدادات حتى منتصف 2026، مما يعني أن المشترين في أوروبا لن يكون لهم اليد العليا قبل نحو ثلاثة أعوام.

باتت أوروبا تعتمد إلى حد كبير على الغاز الطبيعي المسال. ولفترة طويلة، كانت سوق الغاز الطبيعي المسال زاوية هادئة نسبياً في قطاع الطاقة، تهيمن عليه عقود طويلة الأجل مرتبطة بسعر خام برنت. لكن بعد غزو روسيا، أكبر مورد للغاز إلى أوروبا، لأوكرانيا، تحول الغاز الطبيعي المسال إلى البديل بالنسبة إلى القارة، ليصبح فجأة في دائرة الضوء. ومن متوسط سعر يبلغ 9 دولارات تقريباً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الأعوام من 2000 إلى 2020، ارتفعت تكلفة الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2022 إلى أعلى مستوى على الإطلاق متجاوزة 50 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ورغم انخفاض الأسعار منذ ذلك التوقيت، إلا أنها ما زالت حالياً عند 13 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو ما يعادل زيادة بنحو 40% مقارنةً بما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

وذكرت آن صوفي كوربو، خبيرة الغاز الطبيعي المسال في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا في نيويورك، وفق مقال نشرته وكالة بلومبيرغ أنّ «من المتوقع في الوقت الحالي أن تزداد إمدادات الغاز الطبيعي المسال بصورة كبيرة بما يكفي لتجاوز الطلب خلال عام 2027، وليس خلال 2025 أو 2026».

ولفتت نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة إلى أن أزمة الغاز في أوروبا لا تزال قائمة، رغم إعلان الساسة الأوروبيين انتهاءها. وأشارت النشرة، في تقرير لها، إلى أن أسعار الغاز القياسية الأوروبية سجلت أعلى مستوياتها خلال عام، بسبب أنباء انقطاع الإنتاج في النرويج. ويوم الجمعة الماضي، وصل السعر في مركز تسويق الغاز في هولندا إلى 43,68 يورو لكل ميغاوات في الساعة، وهو الأعلى منذ ديسمبر/كانون الأول 2023. يرى محللون أن الأمر كله يتعلق بأمن العرض بالطبع. وكان أمن الإمدادات هو الذي دفع مشتري الغاز الأوروبيين إلى الإسراع في بناء احتياطي في وقت مبكر من العام، والتأكد من وجود مخزون كافٍ قبل بدء فصل الشتاء. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة المخزون في الاتحاد الأوروبي 95%، وهو مخزون مثالي، إلا أنه لن ينقذ الكتلة من النقص إذا تبين أن فصل الشتاء أكثر برودة من الشتاءين الماضيين. في الأثناء، يقترب المشترون الأوروبيون من توقيع اتفاقية تجارية مع أذربيجان لضمان استمرار تدفق الغاز الطبيعي إلى أوروبا مع قرب انتهاء اتفاقية العبور بين روسيا وأوكرانيا نهاية هذا العام. وتستعد شركات من المجر وسلوفاكيا لإبرام عقد لاستيراد كميات من الغاز تراوح بين 12 إلى 14 مليار متر مكعب سنوياً من أذربيجان، وفق ما نقلت بلومبيرغ عن أشخاص مطلعين على الأمر. لكن هذا العقد يستلزم اتفاقية مقايضة بين أذربيجان وروسيا، إذ تفتقر أذربيجان إلى القدرة التصديرية الكافية لاستبدال الإمدادات القائمة حالياً.

امرأة تتسوق استعداداً لموسم العطلات في ألمانيا (Getty)

التضخم يدفع الألمان إلى الادخار

كشف استطلاع للرأي، أن المستهلكين في ألمانيا أصبحوا أكثر انتقائية في مشترياتهم خلال أيام عروض التخفيضات. وأظهر الاستطلاع، الذي أجرته شركة الاستشارات الإدارية «برايس ووترهاوس كوبرز» أن الألمان يعتبرون التخفيضات التي لا تقل عن 50% عرضاً جيداً. وقال كريستيان فولف، الخبير التجاري لدى شركة «برايس ووترهاوس كوبرز» إنه بسبب ارتفاع معدلات التضخم، يتجه المزيد من الأفراد نحو الادخار، ويولي المستهلكون اهتماماً بالغاً بالأسعار ويبحثون عن عروض جيدة بشكل خاص. وبحسب الاستطلاع، الذي نشرت وكالة أسوشييتد برس نتائجه، أمس، يعتزم 83% من الأشخاص في ألمانيا (70% قبل عام) الاستفادةَ من التخفيضات في «البلاك فرايداي» ويبحثون عن عروض رخيصة.

أخبار

صادرات قياسية لتركيا

سجلت الصادرات التركية رقماً قياسياً في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، مسجلة نحو 23,6 مليار دولار، وفق ما أعلن وزير التجارة عمر بولاط، أمس السبت، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس مجلس المصدرين الأتراك مصطفى غول تبة، بشأن بيانات

التجارة الخارجية. وقال الوزير وفق ما نقلت وكالة الأناضول: «حطمنا الرقم القياسي لأعلى صادرات خلال شهر أكتوبر في تاريخ جمهوريتنا»، مضيفاً أن الصادرات سجلت زيادة بنسبة 3,6% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، الذي بلغت خلاله 22,8 مليار دولار. وأفاد بأن الصادرات التركية حققت أرقاماً قياسية في عشرة من أصل الـ15 شهراً الأخيرة. وأشار إلى أن قيمتها في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري ارتفعت إلى 216,4 مليار دولار، مقابل 209,7 مليارات دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

مشاكل فولكسفاغن تتسع

أعربت رابطة المقاطعات الألمانية عن قلقها إزاء الأزمة التي تمر بها مجموعة «فولكسفاغن» العملاقة للسيارات، والتي يمكن أن تؤدي إلى مشكلات في المناطق الريفية. وقال رئيس الرابطة، آخيم بروتل، في تصريحات لصحف مجموعة «فونكه» الألمانية الإعلامية إن «التطورات الحالية في فولكسفاغن تمثل صدمة حقيقية، ليس لألمانيا بوصفها موقعاً اقتصادياً فحسب، ولكن لشركات قطع غيار السيارات التي يقع معظمها في المناطق الريفية أيضاً»، مضيفاً أن خطط التقشف المتوقعة في الشركة تثير قلقاً كبيراً. وأوضح بروتل وفق ما نقلت وكالة أسوشيتدبرس، أمس: «يتعلق الأمر أيضاً بعدد كبير من الوظائف في المناطق الريفية، وإيرادات ضريبية، وأخيراً وليس آخراً، بتطلعات مستقبلية محددة للعديد من الأشخاص وأسرهم». وانتقد بروتل التدهور الواسع الذي تشهده الظروف الإطارية الضرورية لتحقيق نشاط اقتصادي ناجح في ألمانيا.

ارتفاع تحويلات المغاربة

قال مكتب الصرف المغربي، أمس السبت، إن التحويلات النقدية للمغتربين ارتفعت 5,2% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. ووفق تقرير للمكتب الحكومي، سجلت تحويلات المغتربين خلال الفترة المذكورة 91,52 مليار درهم (9,1 مليارات دولار)، مقارنة بـ86,99 مليار درهم (8,6 مليارات دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. ويصل عدد المغتربين إلى خمسة ملايين شخص، بحسب إحصاءات وزارة الخارجية المغربية، وتعد تحويلاتهم أول مصدر للنقد الأجنبي في المملكة.

الضرائب المرتفعة تكبل سوق السيارات الكهربائية في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تشهد مبيعات السيارات في الأردن تراجعاً حاداً، متأثرة بقرار الحكومة رفع الضريبة على المركبات الكهربائية والهجينة (تعمل بالبنزين والكهرباء معاً) بنسب كبيرة، ما يدفع السوق إلى الركود ويكبد التجار خسائر تنذر بتعثرهم مالياً بحسب مستثمرين في المناطق الحرة وقطاع السيارات.

ويشير مستثمرون في قطاع المركبات إلى أن الإقبال على السيارات الكهربائية شبه معدوم منذ منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، مع صدور قرار رفع الضرائب لمستويات قياسية ومفاجئة. ووفقا للقرار الحكومي فان السيارات التي تعمل كلياً بالكهرباء والتي لا تتجاوز قيمتها 10 آلاف دينار (14,1 ألف دولار) تبلغ نسبة الضريبة عليها 10%، والسيارات التي تتجاوز 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 25 ألفاً أصبحت الضريبة الخاصة 40%، بينما السيارات الكهربائية التي تتجاوز قيمتها 25 ألف دينار أصبحت الضريبة الخاصة عليها 55%. وبررت الحكومة تلك الزيادة بتقليص الفجوة بين سيارات البنزين والسيارات الكهربائية وللمحافظة على حقوق المستثمرين في سوق المركبات من كافة الجوانب. وفي مقابل رفع نسبة الضريبة على السيارات الكهربائية جرى خفضها على المركبات العاملة بالبنزين إلى 50%. وسابقا كانت الضريبة الخاصة على مركبات البنزين في الأردن تصل إلى 67% بالإضافة إلى ضريبة عامة قدرها 16% وهذه الضريبة معمول بها منذ عام 2012 فيما كانت الضريبة الخاصة على المركبات الكهربائية التي لا تتجاوز قدرتها 250 كيلوواط تبلغ 10% بينما ترتفع إلى 15% لتلك التي تزيد عن هذا الحد وذلك وفق التعديل الذي تم في عام 2019. أما المركبات الهجينة (الهايبرد) فتخضع لضريبة خاصة بنسبة 55% منذ عام 2021. ويقدر خبراء خسائر الخزينة العامة من وراء تراجع الطلب على السيارات الكهربائية والهجينة بحوالي 2,6 مليون دولار يومياً، بما يعادل 78 مليون دولار شهرياً. ويرى مراقبون أن رفع الضريبة على السيارات سيقع ضمن أولويات مجلس النواب وذلك نظراً للأثر الكبير الذي لحق بالاقتصاد الوطني ومختلف القطاعات ورفع الأعباء على المواطنين الراغبين باقتناء المركبات الموفرة للطاقة. وكانت الحكومة السابقة، وفي الأسبوعين الأخيرين لانتهاء مدتها قد قررت رفع الضرائب على المركبات فيما خليفتها الحكومة الحالية أكدت تمسكها بالقرار وعدم التراجع عنه.

هال وناس

شتاء قارس ينتظر السوريين

أزمة تدفئة خانقة وسط شح المحروقات وعودة وسائل بدائية

تشهد مناطق عديدة في سورية شحاً في المحروقات وارتفاعاً جنونياً خلال الأيام الماضية، حيث بلغ سعر الليتر الواحد 18 ألف ليرة، ووصل سعر البرميل إلى 3 ملايين و600 ألف ليرة (232,2 دولاراً)، ليلقي هذا الارتفاع بظلاله على الواقع المعيشي للمواطنين، ويحرمهم الدفء شتاءً.

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

شهدت أسعار مادة المازوت في السوق السوداء في سورية ارتفاعاً جنونياً خلال الأيام الماضية، حيث بلغ سعر الليتر الواحد 18 ألف ليرة، ووصل سعر البرميل إلى 3 ملايين و600 ألف ليرة (232,2 دولاراً)، ليلقي هذا الارتفاع بظلاله على الواقع المعيشي للمواطنين، ويحرمهم الدفء شتاءً.

قال مازن الخطيب، من طرطوس، وهو أب لأربعة أطفال، لـ«العربي الجديد» «أقل كمية نحتاج إليها من المازوت هي أربعة براميل لتدفئة البيت في منطقة جبلية باردة شتاء كمنطقتنا، ولا أدري كيف سأؤمن هذا المبلغ». مع اقتراب فصل الشتاء، بدأت أصوات السوريين تعلو، مع تخلي حكومة نظام بشار الأسد عن مسؤوليتها بتأمين وسائل الدفء لهم، ما اضطر غالبيتهم إلى البحث عن بدائل، كالحطب وروث البقر والأغنام وبقايا «تفل» الزيتون المضغوط.

وأدى ازدياد الطلب على هذه البدائل إلى ارتفاع أسعارها، ما دفع المعدمين إلى ارتياد مكبات القمامة لجمع ما تيسر من البلاستيك والورق المقوى أو أي شيء يمكن إشعاله. تحدثت أم حمزة من قرية خربة الشياب في ريف دمشق، وهي أم لثلاثة أطفال أيتام، عن معاناتها التي بدأت تزداد مع اقتراب فصل الشتاء، مع تفكيرها في كيفية تأمين ما بقي أسرتها شر البرد. وقالت لـ«العربي الجديد» إنها جمعت منذ أول الصيف عبوات الشيبس والسكويت، الورقية والبلاستيكية، وقامت بتقطيعها وصرّها في أكياس بلاستيكية، لتوقدها لأطفالها في فصل الشتاء، موضحة أنها تأتي بها من محال البقالة في القرية. وأضافت: «حتى قشور البصل والخضراوات أقوم بتجفيفها بالشمس وصرها أيضاً بأكياس للغاية ذاتها».

أساليب عدة برزت للبحث عن مصادر للدفء، وأخرى قديمة عفى عنها الزمن عادت إلى الظهور مجدداً. وعن ذلك قال حمد حرب، أحد سكان الريف الشرقي لمحافظة السويداء (جنوب شرقي دمشق)، إنه عاد إلى جمع «الجزل» وهو عبارة عن تجمع لجذور نباتية كان يستخدمها بدو المنطقة لإشعال النار. وأضاف حرب لـ«العربي الجديد» أن «جمع الجزل مهنة شاقة، ولكن الحاجة إلى توفير وسيلة للدفء تنسيني مشقة جمعها، بالإضافة إلى أنها متوفرة في منطقتي وتغنيني شر شراء الحطب بأغلى الثمن».

وفي الجهة الغربية من محافظة السويداء، يقوم الأهالي بجمع نوع آخر من الجذور النباتية بهدف تأمين مصدر للدفء، ويعرف في تلك المنطقة بـ «خميلة الأرض»، وهو عبارة عن مجموع جذري متخشب على هيئة الكما أو البطاطا، كما أن هناك من يجمعها ليبيعها بمبالغ مقبولة مقارنة بأنواع أخرى من الحطب. ولقد عاد العديد من السكان النباتية بهدف تأمين مصدر للدفء، ويعرف في تلك المنطقة بـ «خميلة الأرض»، وهو عبارة عن مجموع جذري متخشب على هيئة الكما أو البطاطا، كما أن هناك من يجمعها ليبيعها بمبالغ مقبولة مقارنة بأنواع أخرى من الحطب. ولقد عاد العديد من السكان لعادة تخزين «الكسج» وهو روث الأغنام و«الزبل» وهو روث الأبقار، بعد أن يقوموا بتشكيلها وفق قوالب مناسبة لإيقادها في «الوجاق»، و«البيور» وهي مدافئ تقليدية تعمل بالوقود الصلب من أخشاب وورق وغير ذلك. وأصبح هناك معامل تعيد تشكيل وتدوير وتطوير المخلفات الحيوانية بخلطها بمواد أخرى قابلة للاشتعال كـ«تفل» الزيتون ونشارة الخشب، بعد خلطها وضغطها بقوالب تضمن احتراقاً كاملاً ووحجماً أقل وعمر احتراق أطول، وبأسعار منافسة لحطب الأشجار بما يعادل نصف السعر للطن الواحد.

كما أن هناك معامل أخرى لمعالجة الورق والكرتون وضغطه بقوالب أيضاً لتوفير حطب الورق بأسعار أكثر انخفاضاً وتمتاز بقلة الدخان، وفق ما قال أحد أصحاب هذه المعامل لـ«العربي الجديد». كذلك لجأ بعض المعدمين منذ العام الماضي إلى اختراع وسائل تدفئة بسيطة وبدائية لكنها غير مجدية كثيراً، كما يقول الناشط الإعلامي عامر ديوب من طرطوس، مشيراً إلى أنها ربما وسائل لإعطاء إحساس بالدفء لا أكثر، مثل مدافئ «السبيرتو» التي تعمل بالكحول، والشمعة بالملح والفخار، والتي

طرق بدائية لتوفير الدفء منها تدوير مخلفات الحيوانات

الحطب والأثاث التالف حرّاً أحد موارد التدفئة في ظل شح المحروقات (فرانس برس)

روجها الإعلام الرسمي على أنها وسائل تدفئة بديلة. وبينما تحاول الغالبية توفير وسائل الدفء بطرق مشروعة، يتجه بعض التجار، والقليل من الناس الذين لا يملكون الوصول إلى الوسائل سابقة الذكر إلى الأحراش والغابات، فالقانعون منهم يكتفون بجمع الأغصان، فيما يقدم الطامعون على قطع الأشجار بشكل جائر متجاهلين ما سيخلفه التحطيب الجائر من آثار مناخية وبيئية خطيرة.

من ناحية أخرى تفتقر عائلات كثيرة لقدرتها على تأمين أي وسيلة من وسائل التدفئة، فقد عبرت سلوى الأحمد، من ريف حلب الجنوبي، عن خوفها من برد الشتاء قائلة إنها باتت تخشى على أطفالها من الصقيع، لكنها لا تستطيع شراء ملابس شتوية عوضاً عن عدم قدرتها على شراء وقود التدفئة. أما فاطمة الجوراني من ريف حمص، فقالت: «زوجي وأنا نعيش في خوف ورعب من الشتاء القادم، لا نعرف كيف سنواجهه، في ظل انعدام أسباب الدفء».

في هذا الشأن حذر أحمد مهنا (خبير صحي) من تداعيات هذه الأزمة، مؤكداً أن ارتفاع أسعار المحروقات وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين قد يؤديان إلى زيادة الأمراض النفسية من جهة، والعضوية خاصة التنفسية وأمراض الكلى والأعصاب من جهة أخرى، نتيجة البرد أو استخدام وسائل تدفئة غير آمنة، خاصة لدى الأطفال وكبار السن، وقد يؤدي في أماكن النزوح إلى وفيات، لذلك، فإنّ تأمين التدفئة هو أمر حيوي وهام. ومع اقتراب الشتاء، يخشى المواطنون من أن يتحول البرد القارس إلى تهديد حقيقي لحياتهم، وأن يسبّب وفيات. لذا، يطالبون المجتمع المدني والمنظمات الصحية والإنسانية بضرورة إيجاد حلول والتدخل العاجل لمعالجة هذه الأزمة، وتوفير الدعم اللازم للمواطنين، وتوفير كميات كافية من المازوت بأسعار معقولة.

اسواف

الصين والخليج نحو توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة

مسقط ـ **كريم رمضان**

يبدو مجلس التعاون الخليجي أقرب كثيراً إلى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الصين ضمن تحرك لانفتاح اقتصادي على أطراف متعددة في الفترة المقبلة، وهو ما عبر عنه أخيراً المنسق العام للمفاوضات لدول المجلس، رجا المرزوقي، مشيراً وفق تصريحات نقلتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، قبل أيام، إلى أن هذه الخطوة تأتي وسط تسارع وتيرة نمو التجارة الخليجية مع الشرق، إذ كانت الصين في نهاية التسعينيات في المرتبة العاشرة لشركاء دول مجلس التعاون التجاريين، والآن هي الشريك التجاري الأول.

جاءت تصريحات المرزوقي بعد أسابيع من حث رئيس الحكومة الصينية، لي تشيانغ، دول مجلس التعاون الخليجي على تسريع مفاوضات التجارة الحرة، وذلك في أثناء اجتماع له بالرياض مع أمين عام مجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، في 11 سبتمبر/أيلول الماضي، وفقاً لما أوردته وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية (شينخوا)، تاريخياً، بدأت المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة منذ عام 2004، إذ تعتبر الصين، الشرق الأوسط جزءاً رئيسياً من مبادرة الحزام والطريق، وهو مشروع ضخم للبنى التحتية وركيزة أساسية لمحاولة الرئيس الصيني شي جين بينغ، ترسيخ مكانة بلاده الاقتصادية عالمياً.

وشهدت السنوات الماضية زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج، حيث تجاوزت التجارة الثنائية 180 مليار دولار في عام 2021، وفقاً لما أورده تقرير نشره موقع «أرابيان غلف بيزنس إنسايت» في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. في السياق، يشير عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في لبنان، بيار الخوري، لـ «العربي الجديد»، إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والصين تحمل تأثيرات عميقة على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إذ تسهم في خفض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة وتشجيع الشركات على تبادل البضائع والخدمات بكفاءة أعلى.

التبادل التجاري بين الخليج والصين بلغ 180 مليار دولار في 2021

وتمتد الفوائد المتوقعة لتشمل قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، إلى جانب مشاريع البنية التحتية، خاصة في مجال الموانئ والطرق، بحسب الخوري، لافتاً إلى إمكانية زيادة تدفق السياح الصينيين إلى دول الخليج، مما يعزز الاقتصاد السياحي في المنطقة. ويبين الخوري أن توقيع الاتفاقية قد يثير مخاوف بشأن تأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة، لكنه يرى أن تحديات الاقتصاد العالمي الراهنة تدفع دول الخليج نحو تبني استراتيجيات أكثر تنوعاً، مع الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها الدولية.

زراعة

الجفاف يرفع وتيرة استيراد المغرب للتمور

الرباط ـ **مصطفى قماس**

واصل إنتاج التمور في المغرب انخفاضه بسبب الجفاف الذي ضرب المملكة، ما يفتح الباب أمام تكثيف الاستيراد من البلدان العربية في الأشهر المقبلة. وتفيد بيانات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بأن محصول التمور سيتراجع في الموسم الحالي بنسبة 10%، مقارنة بالموسم السابق كي يستقر عند 103 آلاف طن.

وأثر ضعف الأمطار والحرائق التي شهدتها بعض الواحات المنتجة للتمور في جنوب شرق المملكة، على أشجار النخيل، حيث تقلصت المساحة التي توفر التمور إلى 51,6 ألف هكتار (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع)، علماً أن المساحة التي يغطيها النخيل تصل إلى 66 ألف هكتار. وتراجع عدد أشجار النخيل في الواحات بفعل الأمراض والزحف العمراني والجفاف من 15 مليوناً في بداية القرن الماضي إلى حوالي 6 ملايين نخلة حالياً.

وحل موسم قطاف التمور في واحات الجنوب الشرقي التي توفر 80% من الإنتاج. وقال التاجر أمبارك أوباحا القادم من واحة «زيز» إلى المعرض الدولي للتمور المنعقد في مدينة أرفود جنوب شرق المملكة والتي توصف بعاصمة التمور، إن قلة تساقط الأمطار أثر على إنتاج التمور تراوح بين 15% و20%. وأوضح أمبارك في تصريح لـ«العربي الجديد» أن أسعار التمور ارتفعت بفعل تراجع المحصول، فصنف «المجهول» الذي يباع في السنوات العادية بين 9 و10 دولارات للكيلوغرام، وصل سعره إلى 12 دولاراً للكيلوغرام.

حصاد تمور بارفود، جنوب شرقي المملكة، 27 أكتوبر 2016 (فرانس برس)

وأثر توالي سنوات الجفاف في مناطق الواحات على المحصول، الذي بلغ 149 ألف طن في 2020، ليشهد بعد ذلك انخفاضاً حاداً إلى 115 ألف طن في العام الماضي، ثم 103 آلاف طن في العام الحالي. وأفضى تراجع الإنتاج في ظل الجفاف إلى تكثيف الاستيراد في الأعوام الأخيرة، حيث يكشف التقرير السنوي الصادر عن مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، ارتفاع الواردات في العام الماضي إلى 132 ألف طن، مقابل 109 آلاف طن في 2022 و113 ألف طن في 2021. وينتظر أن يواصل المغرب الإقبال على استيراد التمور من دول منتجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في الفترة التي تسبق حلول شهر رمضان الذي يرتفع فيه الطلب على التمور. وكان المغرب يتطلع إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي من التمور، خاصة بعد تخصيص 17 ألف هكتار لضيعات جديدة خارج الواحات.

وكان المغرب، المنتج الثاني عشر للتمور في العالم، يتطلع إلى تطوير سلسلة النخيل من أجل بلوغ إنتاج في حدود 300 ألف طن في أفق 2030، ما قد يساعد على تغطية الطلب المحلي. ويراد تحقيق ذلك الهدف عبر موازنة في حدود 750 مليون دولار في أفق 2030، حيث سيتيح ذلك المبلغ غرس خمسة ملايين نخلة.

تحقيق

خريطة طريق لفقراء مصر

ممر آمن للعيش وسط انهيار الدخول والغلاء

قدم خبراء اقتصاد في مصر خريطة طريق لإنقاذ فقراء مصر من تداعيات كارثية جراء انهيار الدخول والغلاء الذي لا يتوقف، لتكون بمثابة «ممر آمن» بديل من خطط حكومية مثيرة للجدل، وكذلك برنامج صندوق النقد الدولي الذي يزيد آلام الفقراء

القاهرة ـ **عادل صبري**

قدم خبراء الاقتصاد المشاركون في مناقشات الحوار الوطني في مصر مشروعاً بخريطة «طريق ثالث» لإعادة توزيع الدعم على المواطنين، يعتمد على وضع مؤشر وطني للفقر، يحدد على أساسه عدد الأفراد المستحقين للدعم بجمع بين المالي والعيني من الدولة، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية، وكمية المواد الغذائية التي ستوزع على الأسر الفقيرة، بما يتوافق مع الدراسات الاقتصادية والطبية والأمراض الناتجة من ندرة التغذية وسوئها، بكل محافظة، وسبل توفيرها من البيئة المحيطة، والجهات التي يمكن أن تساهم في تدبيرها وتوزيعها.

يشمل المقترح إيجاد نظام يسمح بخروج ودخول فئات جديدة لمظومة الدعم، في أي مرحلة زمنية، بمجرد خضوعها لمقاييس مؤشر الفقر الوطني. وأنهى فريق ما يعرف بـ«الطريق الثالث» مشروعه برئاسة وزير المالية الأسبق أحمد جلال، ليشق طريقه إلى رئاسة الجمهورية، مشمولاً بمخططات تسمح لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حصر محدودي الدخل على أساس القوة الشرائية للجنيه، دون اعتبار لرقم الدخل المحقق للعاملين في الدولة والقطاعين العام والخاص دون غيرهم من أغلبية أفراد المجتمع غير المسجلين بمنظومة العمل الرسمي وغير المشمولين بمظلة التأمين الاجتماعي، والفئات غير القادرة على الكسب، من ذوي الإعاقة والأمراض المزمنة، وأرباب الأسر المعيلة وغير المدرجين في سن العمل، تحت 16 عاماً.

قالت مصادر في فريق العمل لـ«العربي الجديد» إن مشروعهم يمثل مخطط إنقاذ للدولة من الغرق بأزمة اقتصادية طاحنة، ويكبح جدلاً بشأن توجه الحكومة لإلغاء الدعم السلعي. أجرى فريق «الطريق الثالث» مشاورات مع وزيرة التنمية الاقتصادية رانيا المشاط، على مدار الأسابيع الماضية، لإطلاق المؤشر الوطني للفقر، واستخدام أدواته في خفض معدلات الفقر متعدد الأبعاد، وضمان إصدار مؤشرات كمية ونوعية ذات دقة عالية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والدول المانحة للمساعدات، لتحديد المستفيدين من منظومة الدعم التي تشمل التعليم والصحة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية، مسجلين اعتراضهم على الإحصاءات الرسمية، التي تضع نحو 29,7% من المصريين فقط، منذ عام 2019، عند حد الدخل المنخفض، دون مراعاة التدهور الشديد الذي أصاب الجنيه وتراجع الدخل الحقيقي للأفراد، خلال السنوات الخمس الماضية. ولم تعلن مصر نتائج بحوث الإنفاق والدخل التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن العامين 2021 و2022، بتأخير نحو سنة عن موعده الأصلي، لكن البنك الدولي أشار في تقرير له نهاية مارس/آذار الماضي إلى ارتفاع معدل الفقر في عام 2022 وفق بيانات قدمتها الحكومة له إلى 32,5%.

%32,5

أشار تقرير للبنك الدولي إلى بلوغ معدل الفقر في مصر 32,5% عام 2022، بينما لم تصدر بيانات حكومية لاحقة، ليؤكد خبراء اقتصاد ارتفاع النسبة كثيراً عقب تفاقم التضخم.

وأضافت المصادر أن إشارة رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أخيراً، مراجعة أهداف برنامج صندوق النقد الدولي، للحد من تأثير ارتفاع الأسعار على المواطنين، لا تتماشى مع مطالبة مؤسسة الرئاسة للحكومة بمراجعة ضغوط صندوق النقد التي يمارسها لرفع الدعم عن السلع التموينية بالتوازي مع زيادة أسعار الوقود والكهرباء، التي تسببت في انتشار حالة من الضيق الشديد لدى المواطنين، لعدم قدرتهم على مواجهة أعباء المعيشة.

دعوة لتأجيل بعض شروط صندوق النقد بسبب «القوة القاهرة»

الحكومة قدرت نسبة الفقر بنحو 29,7% وفق آخر إحصاء لها في 2019

وأوضحت المصادر المشاركة في الحوار الوطني، أن حالة الاضطراب الجيوسياسي في المنطقة، وتراجع موارد الدولة من العملة الصعبة جراء الحرب، تمنح الحكومة حق طلب تأجيل إلغاء الدعم السلعي، لحين استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة، التي أدت إلى تراجع عائدات قناة السويس وتذبذب حركة السياحة، بينما ستظل مجبرة على بيع المحروقات (المنتجات البترولية) والكهرباء بسعر التكلفة الاقتصادية، حيث تعتبر بعثة المراجعة التابعة لصندوق النقد، دعم المحروقات والطاقة إحدى أدوات الفساد المالي وتبدد موارد الموازنة العامة، فيما يخدم بعض الأفراد وأطراف حكومية وسيادية بالدولة، دون غالبية المجتمع، بما يضيع مبدأ تكافؤ الفرص بين القطاع الخاص القطاع والحكومي الذي يحصل على مميزات سعرية وتسهيلات ضريبية وفقاً لنوعية الملكية، مستبعداً لقواعد الشفافية وكفاءة الأداء. جاءت المطالبة الرئاسية بدعوة الحكومة بمراجعة الاتفاق مع صندوق النقد الذي يقضي بإلغاء الدعم مقابل الحصول على قرض بقيمة 8 مليارات دولار، في مارس/آذار 2024، لمواجهة غضب شعبي واسع وبروز تحركات جماهيرية وبرلمانية ساخطة، في ظل زيادة قياسية بأسعار السلع والخدمات كافة، خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حدّت من قدرة غالبية المواطنين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

عكست تصريحات وزير التموين شريف فاروق أمام مجلس النواب الشهر الماضي، عدم إعلان رسائل مطمئنة تزيل مخاوف الناس من خطورة تخلي الحكومة عن الدعم، والحد من الأعباء التي تحبطهم منذ بدء تعويم الجنيه عام 2016، وإصرار الحكومة على إلغاء الدعم السلعي، حيث أكد في كلمته أن الحكومة استقرت على التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، أو الدعم النقدي المشروط، بصرف سلع محددة للمواطنين، مقابل قيمة الدعم النقدي.

وسربت الحكومة معلومات عن مشروع الدعم المقترح، حيث ترغب في صرف مبالغ تراوح ما بين 500 جنيه (10,2 دولارات) وبحد أقصى 1200 جنيه (24,4 دولاراً) لكل أسرة مستحقة حائزة لبطاقة الدعم الرقمية، التي تتيح لحاملها شراء عدد محدد من السلع والخبز من مراكز توزيع معتمدة، من قبل الأجهزة الرقابية.

وتصدر بطاقات الدعم عند تجديدها، باسم الزوجة أو المرأة المعيلة، ليستفيد منها 4 أفراد بحد أقصى داخل الأسرة الواحدة، ولنحو 20 مليون مواطن، من بين 106 ملايين نسمة يمثلون التعداد العام للسكان. وتموّل الحكومة مصروفات الدعم من الحصيلة الموجهة بالموازنة العامة للدولة، التي بلغت 636 مليار جنيه خلال العام المالي الجاري (بدأ في الأول من يوليو/ تموز)، مع دراسة زيادتها بنسبة 15% خلال العام المقبل.

لكن اقتصاديين دعوا الحكومة إلى استغلال حالة «القوة القاهرة»، لمطالبة صندوق النقد تأجيل تنفيذ بعض شروط تمويل برنامجه الاقتصادي، لخفض حالة الاضطراب الاجتماعي جراء صدمات الأسعار التي تجاوزت 25%، عقب رفع أسعار المحروقات للمرة الثالثة في عام 2024. وتوقع الخبراء ارتفاعاً بمعدلات التضخم ومزيداً من التراجع بالقوة الشرائية للجنيه، في وقت تفشل الحكومة في ضبط الأسواق، والقضاء على الاحتكارات. في سياق متصل، قال حازم المنوفي، عضو شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية لـ«العربي الجديد»، إن تحويل الدعم العيني إلى نقدي أصبح على بعد خطوات من تطبيقه، مؤكداً دعمه للمشروع الحكومي المعروض على الحوار الوطني ومجلس النواب، الذي يعتمد على التحول إلى الدعم النقدي وزيادة عدد المنافذ لطرح المنتجات الغذائية لمن سيستفيد بالدعم ليحصل على السلعة التي يرغب فيها، بسعر محدد، بما يحول دون التلاعب في صرف الدعم أو تسريب السلع المستهدفة للسوق السوداء.

الصراع الإقليمي يحمل مخاطر مالية

ذكرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية، أن المزيد من تصعيد الصراع الإقليمي يمثل «خطراً رئيسياً» على موارد مصر المالية، خاصة ما يتعلق بانخفاض عائدات قناة السويس والسياحة. وتوقعت الوكالة في تقرير لها، أمس، أن تتعافى عائدات قناة السويس «تدريجياً فحسب في العام المالي 2026 إلى نحو نصف مستويات السنة المالية 2023، مما يخفف المخاطر». ويعاني الاقتصاد المصري سلسلة صدمات مرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المستمر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، لا سيما هجمات الحوثيين في اليمن على السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل وكذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الداعمة للاحتلال، ما أدى إلى انخفاض إيرادات قناة السويس بأكثر من 60%، وشكّل خسارة للحكومة بقيمة تتراوح بين ستة إلى سبعة مليارات دولار. وقالت فيتش إنه رغم «عدم توافر دليل على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف» منذ خفض سعر الصرف الرسمي 38% في مارس/آذار الماضي، وعدم تباين سعر السوق الموازية، فإن «التعرض لصدمة خارجية من شأنه أن يشكل اختباراً أكبر لمدى التزام السلطات بقدر أكبر من المرونة».

صبي يعمل في توزيع الخبز في حي الحرب الأحمر بالقاهرة، 28 مايو 2024 (خالد دسوقي/ فرانس برس)